

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم - م / ٣١

التاريخ - ١٣٩٨/٦/٢١ هـ

بمؤن الله تعالى

باسم جلالة الملك

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود

نائب ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على الامر الملكي رقم (أ / ١٣٥) وتاريخ ١٣٩٨/٥/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم

الملكى رقم (٣٨) وتاريخ ١٣٢٢/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٤١) وتاريخ ١٣٩٨/٦/٨ هـ .

رسميا هوآت :
المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

اولا - الموافقة على نظام السجين والتوقيف مع مذكرته الايضاحيه بالصيغة

المرافقة لهذا .

ثانيا - على نائب رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء كل فيما يخصه

تنفيذ مرسومنا هذا .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

الرقم
التاريخ
التوابع

الموضوع

قرار رقم ٤٤١ وتاريخ ٨ / ٦ / ١٤٣٩ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على مشروع نظام السجن والتوقيف المرفوع من سمو وزير الداخلية والدراسات التي اجريت عليه .

بقرار ما يلي :

- ١- الموافقة على نظام السجن والتوقيف مع مذكرته الايضاحيه بالصيغة المرفقة لهذا .
 - ٢- نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة لهذا .
- ولما ذكر حرر

المركز الوطني للوقاية من الحوادث
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
عبدالله

الرقم
التاريخ
التوايح

الموضوع

نظام السجن والتوقيف

- أداة (١) تنفذ عقوبات السجن في السجون ، ويودع من يصدر بشأنه امر توقيف من السلطات المختصة دور التوقيف وذلك وفقا لاحكام هذا النظام ولا تحته التنفيذ . ومع عدم الاخلال بالقواعد المتعلقة بمعاملة الاحداث .
- أداة (٢) تتسأ بقرارات من وزير الداخلية سجون للرجال واخرى للنساء ودور توقيف للرجال واخرى للنساء على ان يراعى في انشائها الاستجابة لحاجات وحدات التقسيم الاداري للمملكة وتحدد اللائحة التنفيذيه قواعد ادارة السجون ودور التوقيف وسجلاتها والقواعد الخاصة بحراستها ، والشروط الصحية ووسائل السلامة فيها .
- أداة (٣) يشرف على تنفيذ العقوبات واوامر التوقيف مديرية عامه للسجون تتبع زيارة الداخليه وتمارس اختصاصاتها في المناطق المختلفة بالمملكة بوساطة اجهزة تابعة لها ، وذلك طبقا للاوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذيه .
- أداة (٤) لوزير الداخلية في الجرائم التي تمس الامن الوطني ان يامر بتنفيذ السجن والتوقيف بوساطة ادارة خاصه وله كذلك ان يامر بتنفيذ سجن الاجانب وتوقيفهم في اماكن خاصة او اقسام خاصة في دور السجن والتوقيف ويمارس المدنيون والعسكريون المختصون بتنفيذ عقوبات السجن واوامر التوقيف في الجرائم التي تمس الامن الوطني صلاحياتهم وفقا لاحكام اللائحة التنفيذيه .
- أداة (٥) تخضع السجون ودور التوقيف للتفتيش القضائي والاداري والصحي والاجتماعي وذلك وفقا لاحكام اللائحة التنفيذيه .
- يشترط وزير الداخلية بقرار يصدره مجلسا اعلى للسجون تكون مهمته اجراء الدراسات الخاصة بتطوير دور السجن والتوقيف على نحو يحقق الهدف منها ، ويجعلها اكثر فعاليه في تقويم المحكوم عليهم وذلك فضلا عن اقتراح وسائل مكافحة الجنوح والعمود وكل ما يحقق المصالح العام في هذا المجال .
- ويختار وزير الداخلية اعضاء المجلس من ذوي التخصصات المختلفة .
- أداة (٦) لا يجوز ايداع اي انسان في سجن او في دار للتوقيف او نقله او اخلاء سبيله الا بامر كتابي صادر من السلطة المختصة ولا يجوز ان يبقى المسجون او الموقوف في السجن او دور التوقيف بعد انتهاء المدة المحددة في امر ايداعه .
- وتحدد اللائحة التنفيذيه اجراءات ايداع المسجونين والموقوفين واثبات ايداعهم ونقلهم واخلاء سبيلهم في السجلات التي تمتد لهذا الغرض .
- أداة (٨) يجب ان يفحص كل مسجون او موقوف قبل دخوله السجن او دار التوقيف وان يؤخذ ما يوجد معه من نقود او اشياء ذات قيمة وتودع خزانة السجن او دار التوقيف لتسليمها اليه عند الافراج عنه او تسليم لمن يعينه السجن مالم يتضمن الامر بالسجن او التوقيف خلاف ذلك .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية
اللائحة العامة لمجلس الوزراء

الرقم
التاريخ
التوابع

الموضوع

المادة (٩) يصادر ما يخفيه المسجون أو الموقوف أو يمتنع عن تسليمه ، أو يحلول غيره خفية توصيله اليه في السجن
المادة (١٠) تضع اللائحة التنفيذيه قواعد تقسيم المسجونين وفقا لنوع الجرائم المحكوم عليهم من أجلها وخطورتها
وتكرار ارتكابها ووفقا لمدد العقوبة ولبلاسن التي تيسر تقويم المحكوم عليهم .

المادة (١١) اذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه في السجن عن اربع سنين ، وجب قبل الافراج عنه ان يمر بفترة انتقال
تهدف الى تيسير ادماجه في المجتمع بعد الافراج عنه وتحسب هذه الفترة من مدة العقوبة وتحدد
اللائحة التنفيذيه مدة هذه الفترة وكيفية معاملة المسجون خلالها . على ان يراعى التدرج في تخفيف
القيود أو منح المزايا .

(١٢) تحدد اللائحة التنفيذيه قواعد زيارة المسجونين والموقوفين ومراسلاتهم كما تضع قواعد معاملة الموقوفين
وجواز حصولهم على طعام على نفقتهم الخاصة وارتداداتهم زيبهم الخاص فضلا عما يتقرر لهم من حقوق
ومزايا اخرى .

ويجوز لوزير الداخلية ان يقرر منح كل أو بعض المزايا المقررة للموقوفين للمحكوم عليهم بمدد لا تتجاوز
سنه في جرائم لا تتسم بالخطورة .

المادة (١٣) تعامل المسجونة أو الموقوفة الحامل ابتداءً من ظهور اعراض الحمل عليها معاملة طيبه خاصة من حيث
الغذاء والتشغيل حتى تحضي مدة اربعين يوما على الوضع وذلك وفقا لما تقرره اللائحة التنفيذيه .
المادة (١٤) تنقل الحامل المسجونة أو الموقوفة الى المستشفى عند اقتراب الوضع وتبقى فيه حتى تضع حملها ويصرح
لها الطبيب بالخروج منه .

(١٥) يبقى مع المسجونة أو الموقوفة طفلها حتى يبلغ من العمر سنتين فاذا لم ترغب في بقاءه معها او بلغ هذا
السن سلم لابيئه أو لمن له حق حضائته شرعا بعد الام .

فان لم يكن للطفل اب أو اقارب يكفلونه اودع احدى مؤسسات رعاية الاطفال ، على ان تخطر الام بحكاز
ايداعه .

وتحدد اللائحة التنفيذيه قواعد تيسير رؤية الأم للطفل في اوقات دويه .

المادة (١٦) يكون تشغيل المسجونين والموقوفين وفق قواعد تضمنها وزارة الداخلية بالاشتراك مع وزارة العمل
والشئون الاجتماعيه .

المادة (١٧) يجب على ادارات السجن ودار التوقيف ان تكفل محافظة المسلم في السجن اودار التوقيف على اقامة
شعائره الدينية الاسلاميه وأن تهني له الوسائل اللازمة لادائها . .

ويكون لكل سجن اودار للتوقيف مرشداواكثر من الدعاة المتخصصين في الدعوة الى الله وهداية النفوس
وحثهم على الفضيله ومراقبة ادائهم لشعائره الدينية .

الرقم
التاريخ
التوايح

الموضوع

كما يكون له اخصائي او اكثر في المعلوم الاجتماعيه والنفسيه على الوجه الذي تبينه اللائحه التنفيذيه
لما (١٨) المادة
تضع وزارة الداخليه بالاتفاق مع الجهات المختصة المسئولة عن التعليم والتوعية مناهج التعليم
والتثقيف داخل السجون ودور التوقيف .

وتحدد اللائحه التنفيذيه قواعد واجراءات الامتحانات بالنسبة للمسجونين والموقوفين في المراحل
الدراسية المختلفة .

وتنشأ في كل سجن ودار للتوقيف مكتبة تحوي كتباً دينية وعلمية واخلاقية ليستفيد منها المسجونون
والموقوفون في اوقات فراغهم .

ويسمح للمسجونين والموقوفين باستحضار كتب اوصحف او مجلات على نفقتهم الخاصة وذلك وفقاً
لما تقرره اللائحه التنفيذيه .

تضع وزارة الداخليه بالتنسيق مع الجهات المختصة برامج للخدمة الاجتماعية داخل السجون ودور
التوقيف . ولا يسر المسجونين والموقوفين .
مادة (١٩)

الجزءات التي يجوز توقيفها على المسجون او الموقوف في حالة اخلاله بالنظام داخل السجن
او دار التوقيف هي :-
مادة (٢٠)

١- الحبس الانفرادي لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً .

٢- الحرمان من كل او بعض امتيازات الزيارة والتراسل وغيرها من الامتيازات التي تحددها اللائحه
التنفيذيه .

٣- الجلد بما لا يزيد على عشر جلدات .

وفي حالة تكرار المسجون او الموقوف ارتكاب المخالفات أو الخروج على النظام على نحوين ، عن
خلوئته يرفع الامر للحاكم الاداري لا تخان ما يراه وفقاً لاحكام اللائحه التنفيذيه .

ويجوز في هذه الحالة بالاضافة الى جلد المسجون او الموقوف مضاعفة مدة الحبس الانفرادي وحرمانه
من كل امتيازات الزيارة والتراسل وجميع الامتيازات الاخرى التي تقرها اللائحه التنفيذيه . مع حرمانه
كذلك من الاستفادة من نظام الافراج تحت شرط المنصوص عليه في المادة (٢٥) من هذا النظام .

وتقيد في سجل خاص العقوبات التي توقع على المسجون .

وتحدد اللائحه التنفيذيه قواعد الاختصاص بتوقيع الجزاءات

ويجوز لمدبر السجن ان يأمر بتكبير المسجون او الموقوف بحديد الايدي ان اوقع منه هياج او تمرد ،
ولا يجوز ان يتجاوز مدة التثقيب اثنى عشر ساعة .

لا يجوز ان يؤخر الاجراء الاداري الافراج عن المسجون او الموقوف في الوقت المحدد .
مادة (٢١)

تحدد اللائحه التنفيذيه القواعد الخاصة بالرعاية الاجتماعية والصحية للمسجونين والموقوفين وعلاجهم
داخل السجون ودور التوقيف وخارجها ، كما تحدد الالبوال التي يجوز فيها اعفاء المسجون من العمل .
مادة (٢٢)

الرقم
التاريخ
التابع

الموضوع

وتنص اللائحة التنفيذية كذلك القواعد الخاصة بالأفراج الصحي عن الأشخاص المصابين بأمراض تهدد حياتهم بالخطر أو تمجيزهم عبرا كليا ، على ان يتم الكشف ورعا على المفرج عنه لاعادته الى السجن او دار التوقيف عندما تسمح حالة الصحه بذلك .

المادة (٦٣)

اذ توفي المسجون او الموقوف فيجب اعداد تقرير طبي تفصيلي عنه .
وعلى مدير السجن وفي هذا التقرير الى الجهة المختصة من اعداد اهل المسجون او الموقوف للحظة وللتمليح جثته ، فاذالم يحضروا في الوقت المحدد فنت الجثة في مقبره بالجهه الكائن بها السجن او دار التوقيف .

ولا يسمح لاهل المتوفي بنقل جثته اذا كانت مصابه بمرض وبائي او كان نقلها يهدد الصحة العامه .
يقن عن المسجون او الموقوف قبل ظهر اليوم التالي لانقضاء العقوبه اومدة الايقاف ، وذلك مالم يصدر عفوعام عن الجريمه او العقوبه او جزء منها فيتم الافراج عن المسجون او الموقوف في الوقت المحدد بقرار العفو .

المادة (٦٤)

يجوز لوزير الداخلية ان يقرر الافراج تحت شرط عن ان محكوم عليه بعقوبة السجن اذا اضر في السجن ثلاثة ارباع مدة العقوبة وكان سلوكه اثناء وجوده في السجن يدعو الى الشئ بتقويم نفسه ، وذلك مالم يكن في الافراج عنه خذلر على الامن العام .

المادة (٦٥)

ويجب ان لا تقل المدة التي امضادها المفرن عنه تحت شرط في السجن عن تسعة أشهر ولا يجوز منح الافراج تحت شرط الا اذا وافق المحكوم عليه بجميع الالتزامات الماليه المترتبة على الجريمه التي حكم عليه من اجلها .

ويحدد قرار الافراج تحت شرط الواجبات التي تفرض على المفرج عنه من حيث اقامته وطريقة تعيشه وضمان حسن سيره وسلوكه .

فاذا ثبت وقوع ما يدل على سوء سلوكه جاز لوزير الداخلية اصدار قرار باعادته الى السجن لاتمام المده المحكوم بها عليه .

المادة (٦٦)

تخصم المده التي يقضيها الموقوف في دار التوقيف من المده المحكوم بها عليه .
يجوز للمختصين بداخل السجن ودر التوقيف ولرجال الحفظ المكلفين بحراسة المسجونين او الموقوفين ان يستعملوا اسلحتهم النارية ضد المسجونين او الموقوفين في الاحوال الآتية :

المادة (٦٧)

(١) ضد هجوم ارتقاومه مصحوبة باستعمال القوة اذالم يكن في مقدورهم صدها برسائل أخرى .
(٢) منع الفرار اذالم يمكن منعه برسائل أخرى .

ويجب اطلاق النار أولا في الفضاء ، فاذالم يجد ذلك جاز للأشخاص المكلفين بالحراسته اطلاق النار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية
الوزارة العامة للوزراء

الرقم
التاريخ
التوابع

الموضوع

في اتجاه ساقى السجون او الموقوف او يديه بها يوقف هجومه او مقاوته او محاولته الفرار .

المادة (٢٨) لا يجوز الاعتداء على السجون او الموقوفين باى نوع من انواع الاعتداء .

وتتخذ اجراءات التأديب ضد الموظفين المدنيين او العسكريين الذين يباشرون اى عدوان على سجون او موقوف وذلك مع عدم الاخلال بتوقيع العقوبات الجزائية عليهم في الاحوال التي يكون الاعتداء فيها جريماً .

المادة (٢٩) مع عدم الاخلال بأى عقوبة اشد ينص عليها نظام آخريعاقب بالسجن مدة لاتزيد على خمس سنوات كل من :

- (١) ادخل او حاول ان يدخل الى السجن او دور التوقيف اسلحة او آلات يمكن ان تستعمل فسي الاخلال بالامن .
 - (٢) ادخل او حاول أن يدخل الى السجن او دور التوقيف مخدرات أو مواد ممنوعة بمقتضى النظام او اللوائح .
 - (٣) هرب سجوناً او موقفاً او حاول ان يهربه .
- وانا كان الجانبى من يعملون في السجن او دار التوقيف او من المكلفين بحراستها وحفظ الامن فيها عوقب بالسجن مدة لاتزيد على عشر سنوات .

المادة (٣٠) يصدر وزير الداخلية اللوائح التنفيذية لهذا النظام .

المادة (٣١) ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات والمحفوظات